

الخلافة

[362] وقال الشافعي: يقبل منه إذا فسر به بمثل ماله من غير زيادة (1). دليلنا: أن هذه اللفظة موضوعة في اللغة للزيادة، لأن أمثلة " أفعل من كذا " تفيد مساواته له، والزيادة عليه، وأما من غير زيادة لا يقال أنه أكثر منه، والرجوع في مثل ذلك يجب أن يكون إلى اللغة. فأما حمل أكثر على أن المراد به أنفع، أو أبرك، فإنه ترك للظاهر. مسألة 3: إذا قال: له علي دراهم، فإنه يلزمه ثلاثة دراهم. وإن قال: دراهم عطيمة، أو كثيرة، أو خطيرة، فعلى ما مضى من الخلاف. وقال الشافعي: يلزمه ثلاثة على الأحوال كلها (2). وفي الناس من قال: يلزمه درهمان (3). دليلنا: إن أقل الجمع ثلاثة على ما بيناه في أصول الفقه، وابطلنا قول من يقول أن أقله إثنان (4). مسألة 4: إذا قال: له علي ألف ودرهم، لزمه درهم، ويرجع في تفسير الالف إليه. وكذلك إن قال: مائة ودرهم، أو عشرة ودرهم، أو ألف ودينار، أو ألف وعبد، فإن جميع ذلك كالالف. وبه قال الشافعي (5).

(1) الام 3: 238، والمجموع 20: 311، وفتح

العزیز 11: 125 - 126، والمغني لابن قدامة 5: 317، والشرح الكبير 5: 348. (2) الام 6: 217 و 220، والمجموع 20: 313، وفتح العزیز 11: 133، والمغني لابن قدامة 5: 299، والشرح الكبير 5: 341، والبحر الزخار 6: 9. (3) انظر فتح العزیز 11: 133. (4) عدة الاصول: 116 (طبعة بمبي). (5) 6: 223، والمجموع 20: 314، ومغني المحتاج 2: 249، والسراج الوهاج: 258، والوجيز 1: 198، وفتح العزیز 11: 130، والمبسوط 18: 99، والشرح الكبير 5: 346.